

اوفاشرة فلا نفقة في ذلك كله ونفقة الزوجة الى
المراة بالنفقة جمع ما وجب لها حكمه كالنفقة لا خصوص
الموت وعلم المولود له لليس صيدا والمراد من شانه
ان يولد له اي لحقه الولد ولو حصل التمكين لا اي
ابتداء من غير سبق نشوز فان سبق نشوز ثم اطاعت
في اثنا النهار فلا تجب بالمسقط لغديها وتقليضا
عليها او جهرا الثاني الي فيه نظرا لا يباس
تعريف الشرط بانه ما يلزم من عدمه العدم ولا
يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والتمكين يلزم
من وجوده الوجود ومن عدمه العدم فالناسب حينه
سيلا شرطه فلا تجب بالعقد ان كان مفردا
على ما استوجهه فغير ظاهر لانه اذا كان التمكين شرطا
كان العقد سببا بالضرورة واذا كان سببا كان له
دخل في الوجوب فكيف ينفي عنه الوجوب ويجاب بان
المعنى فلا تجب بالعقد اي وحده فلا يتاخر ان له دخلا
في الايجاب وان كان مفردا على مقابل ما استوجهه كان
ظاهرا او الاصح من ذلك كونه تقريرا على قوله بالتمكين
ولا نهما كقولها الي اي بالنظر لجمال الزوج ومن حيث
الجنس فان لم تعرض للمفهوم قوله فيما تقدم بالتمكين
لان التمكين يحصل بالعرض والمراد لم يحصل عرض لا
مسها ولا من ونسها وان عرضت الى العمل ان اللدا
على احد امور ثلاث تعرض الزوجة لنفسها ان كانت بالغة
عاقلة او عرض الويا ان كانت صغيرة او مجنونة او
سليم الزوج للزوجة وقضه لها فاحد هذه الثلاثة
كافي في وجوب النفقة والعرض اما على الزوج ان كان
حاضرا

حاضرا او بالرفع الى القاصي ان كان غائبا بالطريق الا في
في الشئ كان كبت الي ومثل ذلك انبائها الامتزاز
في مسئلة اي بائي لا كتب القاضي هذا ان عرف
معله والكتب القاضي الاقضاة البلاد والذين ترد
عليهم القوافل فان ظهر فذلك والا فضاها القاضي
وياخذ منها كنيلا ومراهقة اي غير بالغة
والمراهقة ليست فيدابل العبرة باحتمال الوطى ولو
قبل ذلك وكان الاولي ان يقول معصرا لان الاول
صفة للذكر فقال له مواهق ويقال للابن امره
معصرا ولا يقال مراهقة وهي مقطرة الى كلام
محل فصله بعد ذلك بقوله ان كان الزوج لا يكن
تغيره يتم فيه نظرا لانه يقتضي انه ليس بتفصيلا له
الا ان يقال ان رتبة التفصيل متأخرة عن رتبة
الاجمال والتعبير يتم صحيح حراي ولو صغيرا
لا ينهاج حسنة بخلاف المعنى لا تجب كما تقدم لعدم
امكان وطنها لزوجته اي غير الصغيرة التي
لا تطبق الوطى الى ما تقدم ولو امة اي مسلمة من
الجب الى ليس صيدا لانه لا تفصيل للمتن
فالتفسير الى تفريع على قوله حتى يحق الاقط الى
من اوسط ما نطعمون اهلكم الاستدلال بذلك فيه
نظرا لانها في بيان كفاية التيمين والكلام في نفقة الزوجة
ويجاب بان محل الدليل من قوله من اوسط ما نطعمون
اهلكم لان المراد باهل الزوجة اوهي والاقارب فاذا
ان طعام الكفاية من جنس طعام الزوجة فاذا ان الزوجة
لها طعام وادم وبعد ذلك فيه نظر من جهات الاولي

